وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

الربع الثاني من العام 2024

صدر في أكتوبر 2024

المحتوى

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين	3
الاقتصاد العالمي	4
اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	6
الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين	7
الأنشطة غير النفطية	8
الأنشطة النفطية	12
مؤشر أسعار المستهلك	13
مؤشر أسعار المنتجين	14
المشاريع التنموية	15
الحساب الجاري	17
الاستثمار الأجنبي المباشر	20
سوق العمل	22
مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي	23
عرض النقد	23
القروض والودائع البنكية	24
الأسواق المالية	26
السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي	27
تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي	28
قائمة المصطلحات	30

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

بيانات أولية صادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الناتج المحلي الإجمالي	الأنشطة غير النفطية
▲ +1.3%	▲ +2.8%

أبرز الأنشطة الاقتصادية نمواً

(على أساس سنوي)

- ▲ +12.9% — النقل والتخزين
- ▲ +11.2% — المعلومات والاتصالات
- ▲ +10.6% — أنشطة خدمات الإقامة والطعام
- ▲ +2.1% — الأنشطة المالية وأنشطة التأمين

أبرز المؤشرات الاقتصادية

(على أساس سنوي)

- ▲ +15.6% — أعداد المسافرين عبر مطار البحرين الدولي
- ▲ +8.9% — عدد مشتركي الهواتف المحمولة
- ▲ +20.8% — عدد زوار المبيت
- ▲ +7.8% — الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

أداء مملكة البحرين في تقارير التنافسية الدولية

تحسن بواقع 36 مرتبة

مسح الحكومة الإلكترونية 2024

التصنيف ضمن أعلى فئة (Very High) للدول ذات الأداء المتقدم

UN DESA

التصنيف ضمن

(الفئة الأولى - نموذج رائد)

مؤشر الأمن السيبراني العالمي 2024

الحصول على العلامة الكاملة ضمن 4 من أصل 5 مؤشرات فرعية

ITU

الاقتصاد العالمي

- من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 3.2% في عامي 2024 و2025، بعد أن حقق نمواً بنسبة 3.1% في العام 2023.
- يواجه سوق النفط تحديات نتيجة انخفاض توقعات نمو الطلب بالتزامن مع توقعات بتحسن العرض، مما أدى إلى دخول السوق في فترة جديدة من تقلب الأسعار.

وفقًا لتقرير "الآفاق الاقتصادية" الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في شهر سبتمبر 2024، يُتوقع أن يستقر النمو الاقتصادي العالمي عند 3.2% في عامي 2024 و2025. حيث تستند هذه التوقعات إلى استمرار انخفاض التضخم، وزيادة الدخل الحقيقي، وتخفيف السياسات النقدية تدريجياً، الأمر الذي من شأنه تعزيز الطلب العالمي.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، من المتوقع أن تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2.6% في العام 2024 إلى 1.6% في العام 2025، وقد يساهم تخفيف السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. أما في منطقة اليورو، من المتوقع أن يبلغ النمو 0.7% في العام 2024، ليتحسن في العام 2025 ليبلغ 1.3% بفضل زيادة الدخل الحقيقي وتحسن ظروف الائتمان. ومع ذلك، قد تظل حالة عدم اليقين السياسي تؤثر سلباً على النمو في دول رئيسية مثل ألمانيا وفرنسا.

أما بالنسبة للصين، فمن المتوقع أن يشهد اقتصادها تباطؤً، مع تقديرات بنمو يبلغ 4.9% في العام 2024 و4.5% في العام 2025. كما من المتوقع أن تستفيد الصين من حزمة جديدة من الإجراءات التحفيزية التي تطرحها الحكومة لمواجهة ضعف الطلب الاستهلاكي والتحديات المستمرة لقطاع العقارات.

ومن جانب آخر على الصعيد العالمي، استمرت الضغوط التضخمية في التراجع، وذلك بفضل انخفاض أسعار الغذاء والطاقة والسلع الأخرى. ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم في اقتصادات مجموعة العشرين (G20) من 6.1% في العام 2023 إلى 5.4% في العام 2024، ليصل إلى 3.3% في العام 2025، مدفوعاً بانخفاض أسعار السلع الأساسية. كما تتجه توقعات التضخم في الاقتصادات المتقدمة لتقترب من أهداف البنوك المركزية، مما يضمن المزيد من التخفيض في أسعار الفائدة. وعلى المدى القريب، يتوقع أن تؤدي بعض العوامل الأخرى كتراجع أسعار النفط، إلى جانب انخفاض أسعار الغذاء العالمية إلى تراجع إضافي في الضغوط التضخمية، ومن المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي بمقدار 0.5 نقطة مئوية خلال العام المقبل إذا ما ظلت مستويات أسعار النفط منخفضة.

وعلى صعيد الأسواق النفطية، يبدو أن أسعار النفط قد تبدأ في التذبذب نتيجة للاتجاهات الاقتصادية المتباينة والتحديات السياسية العالمية، كما تأثرت الأسعار ببعض المؤشرات كضعف الطلب من الصين والتي أدت جميعها لضعف الثقة في السوق. وقد بلغ متوسط سعر خام برنت 74.0 دولاراً للبرميل في شهر سبتمبر 2024، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 7.9% مقارنة بشهر أغسطس، و21.0% مقارنة بشهر سبتمبر 2023. وفي الوقت ذاته أظهرت دول أوبك+ استعداداً أكبر لتخفيف تخفيضات الإنتاج. كما خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للطلب العالمي على النفط بمقدار 0.1 مليون برميل يومياً ليصل إلى 0.9 مليون برميل يومياً في 2024 و1 مليون برميل يومياً في العام 2025. وتتوقع أوبك نمواً أبطأ بمقدار 2 مليون برميل يومياً في العام 2024 و1.7 مليون برميل يومياً في العام 2025.

متوسط أسعار النفط، بالدولار الأمريكي للبرميل (المتوسط الشهري)

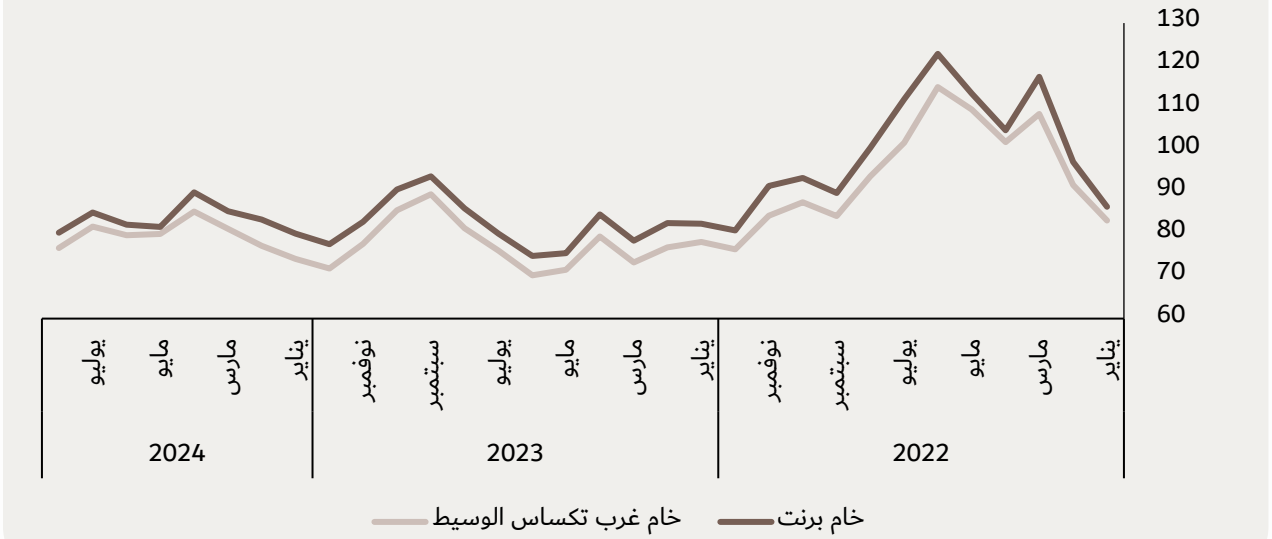

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

خلال العام 2024، سجلت اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أداءً إيجابياً في الأنشطة غير النفطية على الرغم من التحديات العالمية، بينما تراجع أداء الأنشطة النفطية نتيجة لقرار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاؤها، لمواصلة خفض الإنتاج اليومي، في محاولة للحفاظ على استقرار أسعار النفط. ومع ذلك من المتوقع أن تُسهم عوامل أخرى مثل خفض أسعار الفائدة والزيادة التدريجية لإنتاج النفط في استمرار نمو اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبناءً على تقديرات الهيئة العامة للإحصاء، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في المملكة العربية السعودية انخفاضاً بنسبة 0.3%، على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2024. ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع أداء الأنشطة النفطية بنسبة 8.9% على أساس سنوي نتيجة لقرار خفض حصص إنتاج أوبك+. ومن جانب آخر، نمت الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.9%، على أساس سنوي، فيما سجلت الأنشطة الحكومية نمواً بنسبة 3.6%، على أساس سنوي. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع مؤشر مديري المشتريات الصادر عن بنك الرياض ووكالة ستاندرد آند بورز العالمية إلى 56.3 نقطة لشهر سبتمبر من العام 2024، مما يشير إلى تسارع شهري في الأنشطة غير النفطية. وقد أظهر المؤشر أداءً قوياً هذا العام، حيث بلغ متوسطه منذ بداية العام 55.9 نقطة.

وأظهرت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عمان نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2.8% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2024، إذ شهدت الأنشطة غير النفطية ارتفاعاً بنسبة 4.7%، بينما سجلت الأنشطة النفطية تراجعاً بنسبة 2.6%.

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين

أصدرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية النتائج الأولية للحسابات القومية، وتشير بيانات النصف الأول من العام 2024 إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 2.3% مقارنة بالنصف الأول من العام 2023 لتبلغ قيمته 7,333.2 مليون دينار بحريني. وحققت الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 3.1%، فيما سجلت الأنشطة النفطية تراجعاً بنسبة 2.1% على أساس سنوي. ومن جانب آخر، سجل الأداء الاقتصادي بالأسعار الجارية نمواً بنسبة 2.9% أي ما يعادل 8,663.5 مليون دينار بحريني، مدعوماً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 2.8%، والأنشطة النفطية بنسبة 3.6% على أساس سنوي.

أما بالنسبة لأداء الربع الثاني من العام 2024، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين نمواً بنسبة 1.3% على أساس سنوي بالأسعار الثابتة، أي قيمة قدرها 3,721.9 مليون دينار بحريني. جاء هذا النمو مدعوماً بأداء الأنشطة غير النفطية والذي سجل نمواً بنسبة 2.8%، فيما شهدت الأنشطة النفطية انخفاضاً بنسبة 6.7% على أساس سنوي. كما سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بنحو 2.4%خلال الربع الثاني من العام 2024 لتبلغ قيمته 4,377.0 مليون دينار، مدعوماً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 2.7%، والأنشطة النفطية بنسبة 0.5%.

ووفقاً لتقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 3.0% في العام 2024 مدعوماً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 3.8% نتيجة لتنوع أنشطتها الفرعية. أما بالنسبة للعام 2025، فيتوقع أن يسجل الناتج المحلي بالأسعار الثابتة نمواً بمقدار 3.8%، كما يتوقع أن تشهد الأنشطة غير النفطية نمواً أعلى بنسبة 4.5%، وذلك مع إتمام مشروع تحديث مصفاة شركة بابكو للتكرير في العام 2025.

أهم المؤشرات الاقتصادية

	2022 *فعلية*	2023 *أولية*	2024 *توقعات*	2025 *توقعات*
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	6.0%	3.0%	3.0%	3.8%
الأنشطة غير النفطية	%7.5	%4.0	3.8%	4.5%
الأنشطة النفطية	-1.4%	-2.4%	-1.0%	0.0%
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	14.3%	-1.3%	4.8%	4.8%
مؤشر أسعار المستهلك	3.6%	0.1%	1.0%	1.5%
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	14.6%	5.9%	6.1%	7.8%

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الأنشطة غير النفطية

تلعب الأنشطة غير النفطية دوراً جوهرياً في دعم النمو الاقتصادي في مملكة البحرين، حيث بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 85.2% خلال الربع الثاني من العام 2024، بقيمة 3,170.0 مليون دينار بحريني، مستمرة في تحقيقها لمستويات قياسية على مستوى المنطقة، ويعكس هذا الأداء الجهود المستمرة للتنويع الاقتصادي ضمن مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وخلال النصف الأول من العام 2024، سجلت الأنشطة غير النفطية نمواً بالأسعار الثابتة بلغ 3.1%، بقيمة 6,272.1 مليون دينار بحريني. فيما نمت بنسبة 2.8% بالأسعار الجارية على أساس سنوي، لتبلغ قيمتها 7,477.1 مليون دينار بحريني.

وعلى صعيد مساهمة الأنشطة غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام 2024، واصلت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين تصدر كافة الأنشطة الاقتصادية من حيث مساهمتها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى 17.1%. وجاء نشاط الصناعات التحويلية ثانياً مشكلاً 14.4% من الناتج المحلي الإجمالي، يليه نشاط الإدارة العامة بنسبة 8.4%، ثم نشاط التشييد بنسبة 6.4%، ونشاط النقل والتخزين بنسبة 5.0%. بينما ساهم نشاط التعليم بنسبة 4.8%، وسجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة، والأنشطة العقارية، ونشاط المعلومات والاتصالات نسب متقاربة بلغت 4.0% و3.9% و3.8% على التوالي. كما سجلت أنشطة الأعمال 3.5%، وأنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي 3.0%. في حين سجلت أنشطة خدمات الإقامة والطعام نسبة مساهمة بلغت 1.7%.

مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من العام 2024 (بالأسعار الثابتة)

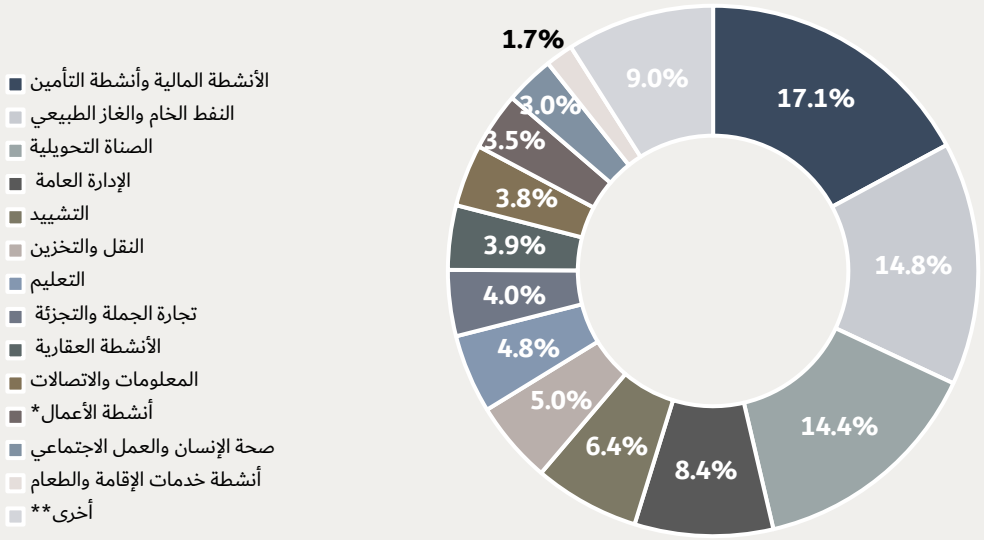

*تشمل الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم.

**تشمل أنشطة الفنون والترفيه والتسلية، والزراعة والحراجة وصيد الأسماك، وإمدادات المياه، وإمدادات الكهرباء والغاز، وأنشطة الأسر، بالإضافة إلى صافي الضرائب على المنتجات، وأنشطة الخدمات الأخرى.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

النمو السنوي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية للربع الثاني من العام 2024

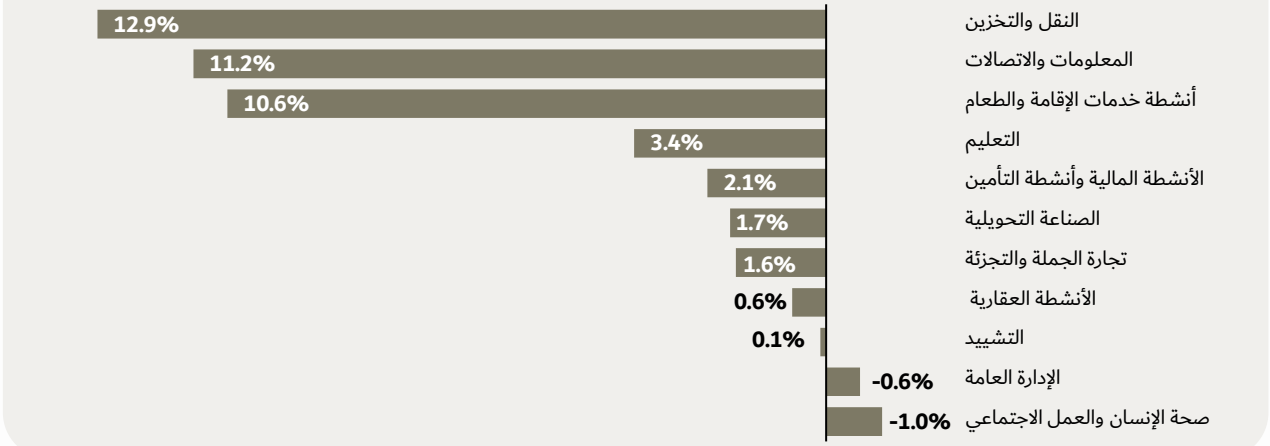

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (على أساس سنوي)

السنة	2023	2024		
النشاط الاقتصادي	**السنوي**	**الربع الأول**	**الربع الثاني**	**النصف الأول**
النفط الخام والغاز الطبيعي	-2.4%	3.4%	-6.7%	-2.1%
الصناعة التحويلية	0.8%	3.9%	1.7%	2.8%
التشييد	0.8%	-0.6%	0.1%	-0.3%
تجارة الجملة والتجزئة	7.0%	5.7%	1.6%	3.6%
النقل والتخزين	1.6%	5.3%	12.9%	9.1%
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	8.0%	10.7%	10.6%	10.7%
المعلومات والاتصالات	6.7%	6.6%	11.2%	8.7%
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	5.7%	7.5%	2.1%	4.7%
الأنشطة العقارية	6.1%	0.9%	0.6%	0.8%
أنشطة الأعمال	9.2%	6.8%	11.9%	9.4%
الإدارة العامة	6.8%	-0.3%	-0.6%	-0.4%
التعليم	0.8%	4.7%	3.4%	4.0%
صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	4.7%	5.5%	-1.0%	2.2%
أخرى	3.0%	-4.0%	1.1%	-1.5%
الناتج المحلي الإجمالي	**3.0%**	**3.3%**	**1.3%**	**2.3%**
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	**4.0%**	**3.3%**	**2.8%**	**3.1%**

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

ووفقًا للتقديرات الأولية، واصلت الأنشطة غير النفطية تحقيق نمواً سنوياً بلغ 2.8% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثاني من العام 2024، على أساس سنوي، وجاء أداء الأنشطة الاقتصادية كالآتي:

نشاط النقل والتخزين

حقق نشاط النقل والتخزين أعلى معدل نمو بلغ 12.9% خلال الربع الثاني من العام 2024 على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع أعداد المسافرين عبر مطار البحرين الدولي بنسبة 15.6% على أساس سنوي، كما ارتفعت حركة الطائرات في مطار البحرين الدولي بنسبة 14.4% مقارنة بالربع الثاني من العام 2023. إضافةً إلى ذلك، فقد ارتفع المجموع الكلي للشحن عبر مطار البحرين الدولي بنسبة 9.1%، وارتفعت مناولة الحاويات عبر ميناء خليفة بن سلمان بنسبة 8.5% على أساس سنوي.

نشاط المعلومات والاتصالات

نما نشاط المعلومات والاتصالات بنسبة 11.2% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثاني من العام 2024 على أساس سنوي. وارتفع عدد مشتركي الهواتف المحمولة من 2.30 مليون مشترك في الربع الثاني من العام 2023 إلى 2.50 مليون مشترك في الربع الثاني من العام 2024 بما يشكل زيادة سنوية بنسبة 8.9%. كما سجلت الاشتراكات في خدمة النطاق العريض (برودباند) نمواً بنسبة 4.2% ليصل إلى 2.4 مليون مشترك في الربع الثاني من العام 2024، أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة انتشار خدمات النطاق العريض إلى 154% من إجمالي السكان، زيادة بفارق 11 نقطة مئوية عن الربع الثاني من العام 2023.

أنشطة خدمات الإقامة والطعام

بلغ معدل نمو أنشطة خدمات الإقامة والطعام نحو 10.6% خلال الربع الثاني من العام 2024 على أساس سنوي. ووفقًا لنتائج المسح السياحي الذي تجريه هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وهيئة البحرين للسياحة والمعارض، بلغ العدد الإجمالي للوافدين لأغراض سياحية حوالي 3.7 مليون سائح، لتسجل أعداد زوار اليوم الواحد زيادة بنسبة 17.9%، كما سجل عدد زوار المبيت نمواً بنسبة 20.8% على أساس سنوي.

الأنشطة المالية وأنشطة التأمين

سجلت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، والتي تعد أكبر الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 2.1% خلال الربع الثاني من العام 2024 على أساس سنوي. إذ ارتفعت القيمة الإجمالية لنظام التحويلات المالية الإلكتروني (فوري+، فوري، فواتير) بنسبة 14.7% على أساس سنوي، لتصل إلى 8.3 مليار دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2024. كما نما إجمالي الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 7.8%.

نشاط الصناعة التحويلية

حقق نشاط الصناعة التحويلية نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 1.7% خلال الربع الثاني من العام 2024، مدعوماً بنمو إنتاج شركة بابكو للتكرير بنسبة 2.8% على أساس سنوي، وارتفاع مبيعات شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) بنسبة 1.3% مقارنة بالربع الثاني من العام 2023. فيما سجل إنتاج شركة الخليج للصناعات البتروكيماوية (جيبك) تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.5% على أساس سنوي. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت الطاقة الانتاجية الإجمالية للمصانع المرخصة بنسبة 2.7% على أساس سنوي. وأما بالنسبة لمشروع تحديث مصفاة شركة بابكو للتكرير ، فبلغت نسبة إنجازه حوالي 97%.

نشاط تجارة الجملة والتجزئة

نما نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 1.6% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثاني من العام 2024 على أساس سنوي، مدعوماً بنمو قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 11.3% على أساس سنوي. بالإضافة إلى ارتفاع أعداد السجلات التجارية الصادرة للشركات بنسبة 7.4% على أساس سنوي.

الأنشطة النفطية

- خلال النصف الأول من العام 2024، بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
- سجلت الأنشطة النفطية تراجعاً بنحو 2.1% على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2024.

سجلت الأنشطة النفطية تراجع خلال النصف الأول من العام 2024 بنسبة 2.1% مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2023 لتبلغ 1,061.0 مليون دينار بحريني بالأسعار الثابتة، وفي المقابل سجلت نمواً بنسبة 3.6% بالأسعار الجارية، إذ بلغت 1,186.5 مليون دينار بحريني وذلك بفضل ارتفاع متوسط أسعار النفط العالمي حيث سجل متوسط سعر برميل خام برنت 84.6 دولار أمريكي مسجلا ارتفاعاً بنسبة 8.1%، بعد أن بلغ حوالي 78.3 دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2023.

خلال الربع الثاني من العام 2024، بلغت نسبة مساهمة الأنشطة النفطية في الناتج المحلي الإجمالي 14.8%، وقد بلغت قيمتها 551.9 مليون دينار بحريني. لتسجل تراجعاً في نموها بنسبة 6.7% بالأسعار الثابتة على أساس سنوي، نتيجة لأعمال الصيانة في حقل أبو سعفة. أما بالنسبة للأسعار الجارية، فسجلت الأنشطة النفطية نمواً طفيفاً بلغ 0.5% على أساس سنوي، لتبلغ قيمتها 638.3 مليون دينار بحريني.

متوسط إنتاج مملكة البحرين من النفط الخام (ألف برميل يومياً)

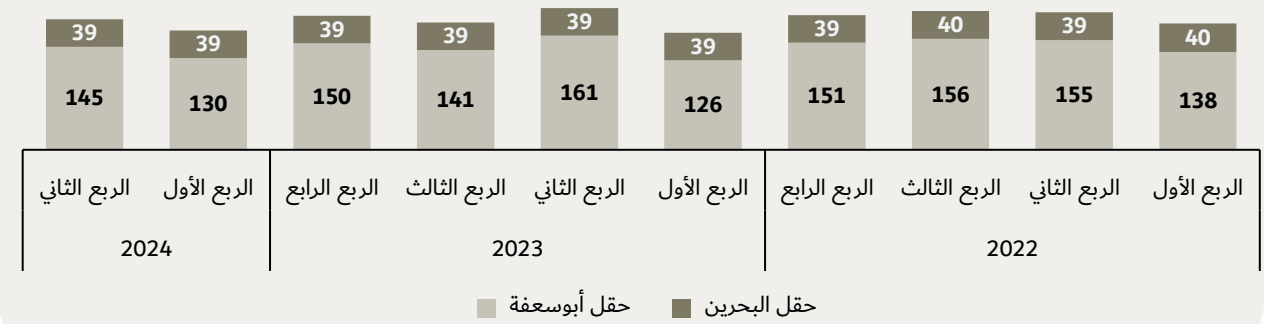

المصدر: وزارة النفط والبيئة

وتراجع متوسط إنتاج النفط من حقل أبو سعفة خلال الربع الثاني من العام 2024، ليصل إلى 145,197 برميل يومياً، منخفضاً بنسبة 9.8% على أساس سنوي. كما انخفض متوسط إنتاج النفط البري من حقل البحرين انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.3% ليصل إلى 38,736 برميل يومياً. أما فيما يخص إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب، فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 1.4% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ليبلغ 237,739 مليون قدم مكعب، فيما تم إعادة حقن حوالي 37% من إجمالي الغاز المنتج في القطاع النفطي.

مؤشر أسعار المستهلك

وفقاً لبيانات مؤشر أسعار المستهلك الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل المؤشر العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثاني من العام 2024 ارتفاعاً يعد ضمن المستويات الطبيعية بنسبة 1.7%، على أساس سنوي. وقد بلغ المؤشر خلال النصف الأول من العام 2024 حوالي 1.3% مقارنة بالنصف الأول من العام 2023.

مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي (%) لمملكة البحرين

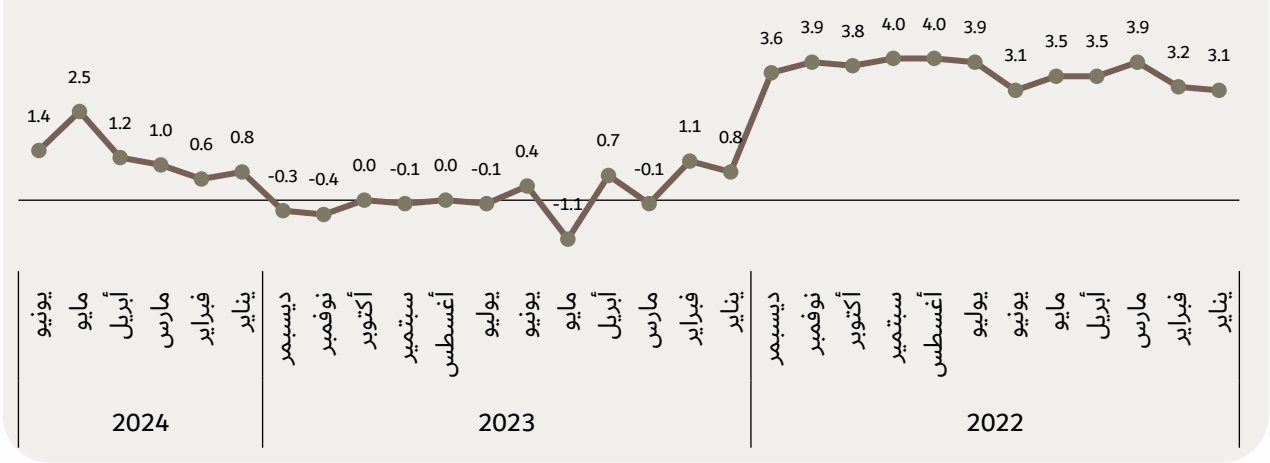

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

فيما ظل مؤشر أسعار المستهلك عالمياً مستقراً نسبياً خلال الربع الثاني من العام 2024، إذ بلغ في الولايات المتحدة الأمريكية 3.2%، فيما سجل كل من المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي ارتفاعاً بنسبة 2.6% لكلاهما.

مقارنة نمو مؤشر أسعار المستهلك

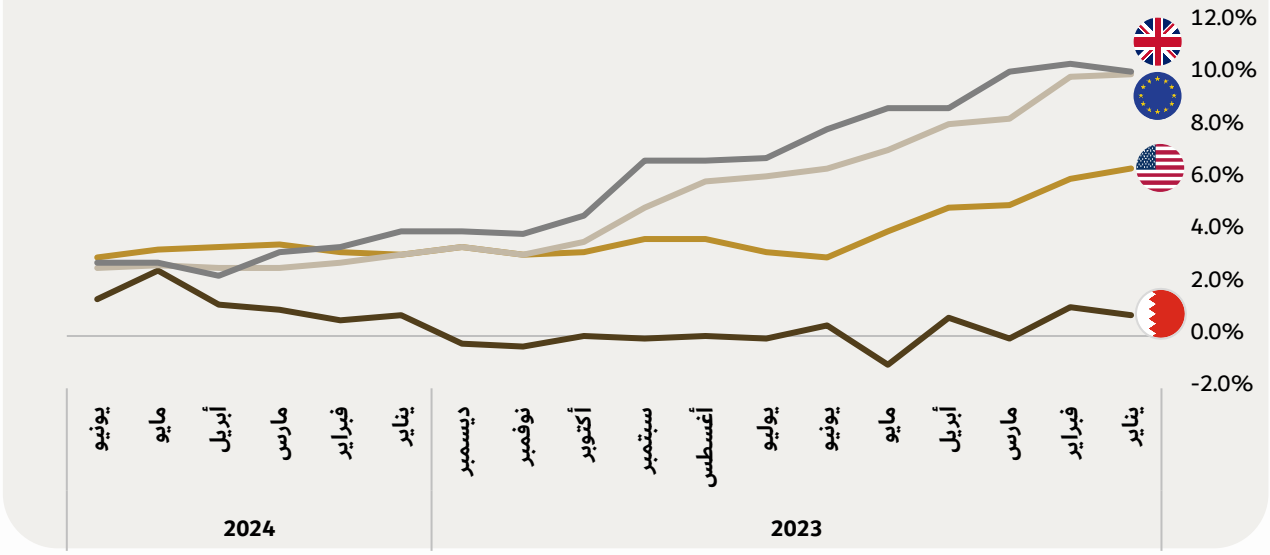

المصدر: بلومبيرغ

مؤشر أسعار المنتجين

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، ارتفع مؤشر أسعار المنتجين في مملكة البحرين بنسبة 3.4%، على أساس سنوي وذلك خلال الربع الثاني من العام 2024. إذ سجل نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ارتفاعاً بنسبة 7.1% وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام عالمياً. أما بالنسبة للأنشطة الفرعية المدرجة تحت الصناعات التحويلية، فسجل نشاط صناعة الفلزات القاعدية ارتفاعاً بنسبة 5.5% متأثراً بارتفاع أسعار منتجات صناعة الفلزات الثمينة وغير الحديدية القاعدية. كما سجل نشاط فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة ارتفاعاً بنسبة 3.6% وذلك بسبب ارتفاع أسعار المنتجات النفطية المكررة.

مؤشر أسعار المنتج على أساس سنوي (%)

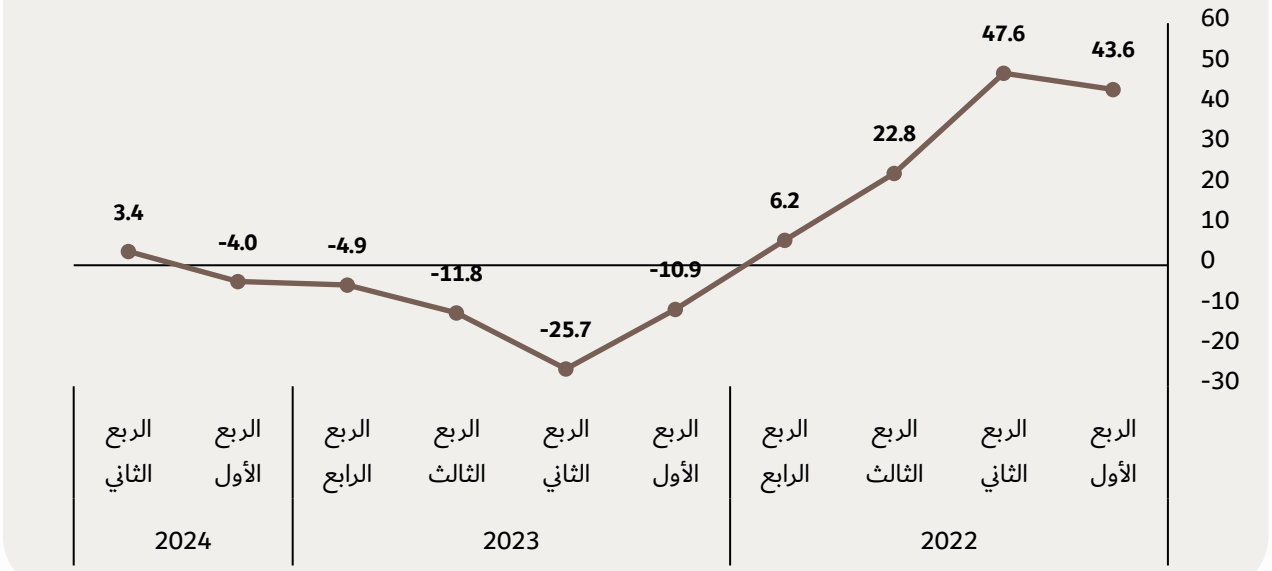

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المشاريع التنموية

واصلت المشاريع التنموية الكبرى تقدمها خلال العام 2024، وفيما يلي أبرز المستجدات على صعيد القطاعات الاقتصادية:

مشاريع السياحة:

- أعلنت شركة إدامة عن تعيين شركة سيباركو البحرين لتنفيذ المرحلة الأولى من أعمال البنية التحتية لمشروع بلاج الجزائر. وترتكز أهداف هذه المرحلة على تطوير كورنيش شاطئي، وتشمل أيضاً على تنفيذ أعمال شبكات الخدمات، بما في ذلك الكهرباء والصرف الصحي، والطرق، وشبكات الاتصالات، والإنارة.
- أعلنت هيئة البحرين للسياحة والمعارض عن خطتها إلى تعيين شركة متخصصة في مجال الإنشاءات لتطوير الشاطئ العام والنادي البحري في مشروع خليج البحرين بالتعاون مع القطاع الخاص وذلك من خلال طرحها عبر المناقصات العامة. وسيمتد المشروع على مساحة إجمالية قدرها 173,000 متر مربع. يتكون المشروع من خمس قطع، حيث ستقوم الهيئة بتطوير شاطئ عام وقطعة واحدة، بينما تم تخصيص القطع الثلاث الأخرى لتطويرها بواسطة مطورين من القطاع الخاص.
- أعلنت شركة إدامة عن تدشين مشروع "بحرين سيرف بارك - كلوب هاواي اكسبيرينس" بالتعاون مع مجموعة جي إف إتش المالية والمقرر افتتاحه في العام 2026، والذي يعد جزءاً من مشروع "بلاج الجزائر، وسيستخدم تقنية توليد الأمواج الاصطناعية، ويتوقع أن يجذب المشروع حوالي 300 ألف زائر سنوياً، وتوفير ما يزيد على 140 ألف جلسة ركوب أمواج سنوياً، إلى جانب العمل على استضافة الفعاليات الدولية الكبرى لركوب الأمواج.

مشاريع البنية التحتية:

- تم افتتاح محطة نقل كهرباء بقدرة 220 كيلوفولت ومحطة توزيع مياه في مدينة شرق الحد خلال شهر سبتمبر 2024، بتكلفة إجمالية تتجاوز 85 مليون دولار أمريكي. إذ يهدف هذا المشروع إلى تعزيز البنية التحتية لتلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات الأساسية.

المشاريع التنموية الخليجية:

- حققت المشاريع التنموية الكبرى الممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي تقدماً خلال الربع الثاني من العام 2024 مع ترسية مشاريع بقيمة 104 مليون دولار أمريكي ليصل إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها حوالي 6.25 مليار دولار أمريكي، ما يشكل زيادة قدرها 1.7% عما كانت عليه في نهاية الربع الثاني من العام 2023. وتم خلال الربع الثاني من العام 2024 ترسية عقود لمشروع شارع البحرين الشمالي بالإضافة إلى مشروع تطوير محطة توبلي.

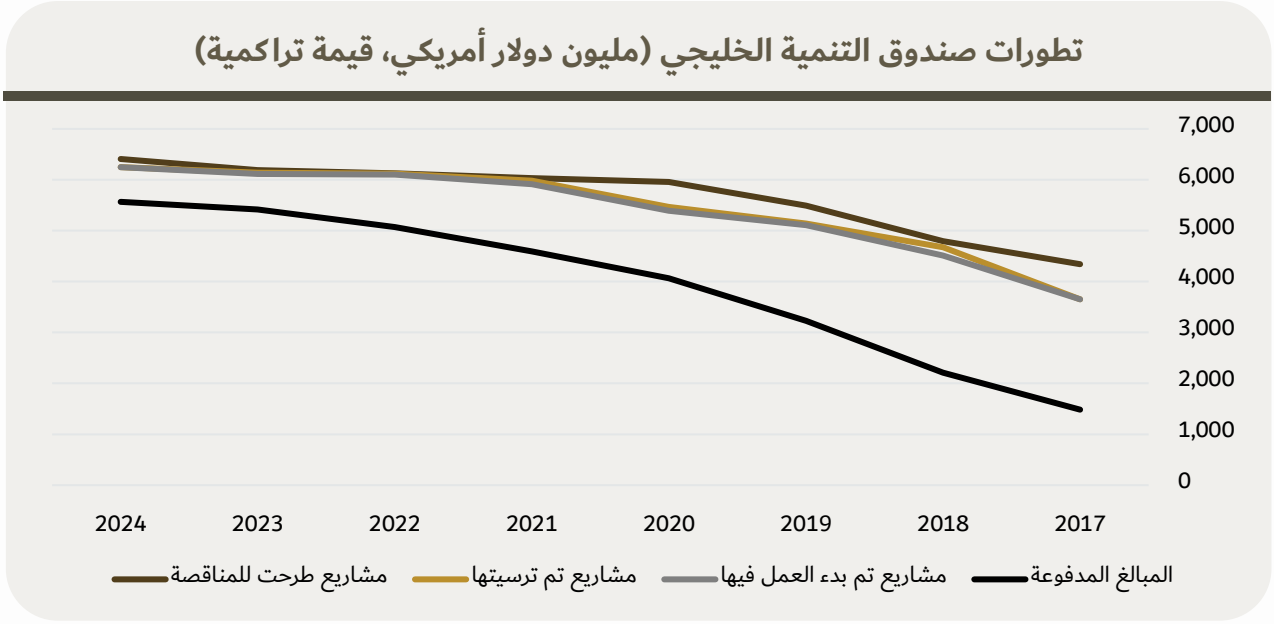

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الحساب الجاري

حقق الحساب الجاري فائضاً قدره 252.6 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2024 مقارنة بفائض قدره 215.8 مليون دينار بحريني في الربع ذاته من العام 2023، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 17.1%، وذلك وفقاً للبيانات الأولية لميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. وبذلك بلغت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الربع الثاني من العام 2024 حوالي 5.8%.

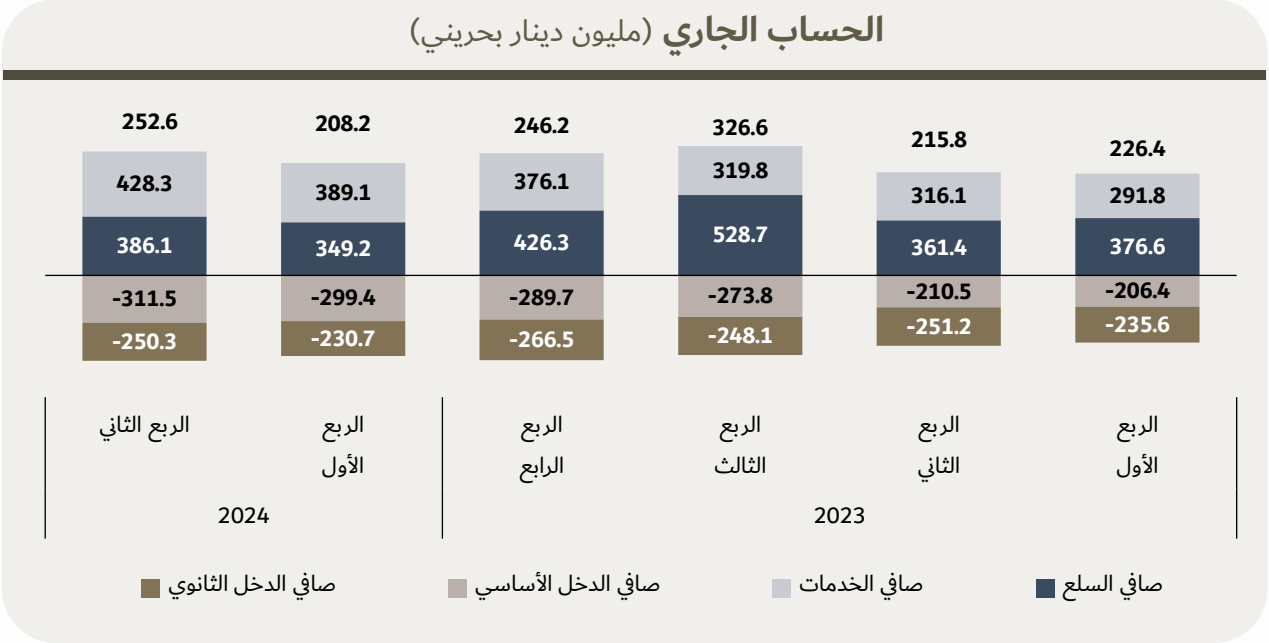

المصدر: مصرف البحرين المركزي

بلغت القيمة الإجمالية للصادرات 2,292.7 مليون دينار بحريني خلال الربع الثاني من العام 2024، مشكلةً زيادة بنسبة 1.1% على أساس سنوي، وقد ارتفعت قيمة الصادرات النفطية بنسبة 6.5% لتبلغ قيمتها 1,192.7 مليون دينار بحريني. وسجلت قيمة الصادرات غير النفطية 1,100.0 مليون دينار بحريني خلال الربع الثاني من العام 2024 مسجلةً تراجعاً بنسبة 4.1%. ووفقاً لإحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية للربع الثاني من العام 2024، شكلت المعادن الأساسية والفئات المعدنية الأساسية 59% من إجمالي الصادرات غير النفطية وطنية المنشأ، تلتها المنتجات المعدنية بمساهمة وقدرها 18%، فيما ساهمت المواد الكيميائية بنسبة 7% من إجمالي الصادرات غير النفطية وطنية المنشأ.

وعلى صعيد الشركاء التجاريين، حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى كشريك رئيسي للصادرات غير النفطية وطنية المنشأ، مشكلةً حوالي 22.5% من القيمة الإجمالية خلال الربع الثاني من العام 2024. وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية ثانياً بنسبة 8.4%. ثم دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة، بمساهمة قدرها 8.1%، تلتها دولة قطر والجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية بنسب متفاوتة 4.1% و4.0%، على التوالي.

مساهمة أبرز الشركاء التجاريين من حيث الصادرات غير النفطية (وطنية المنشأ)

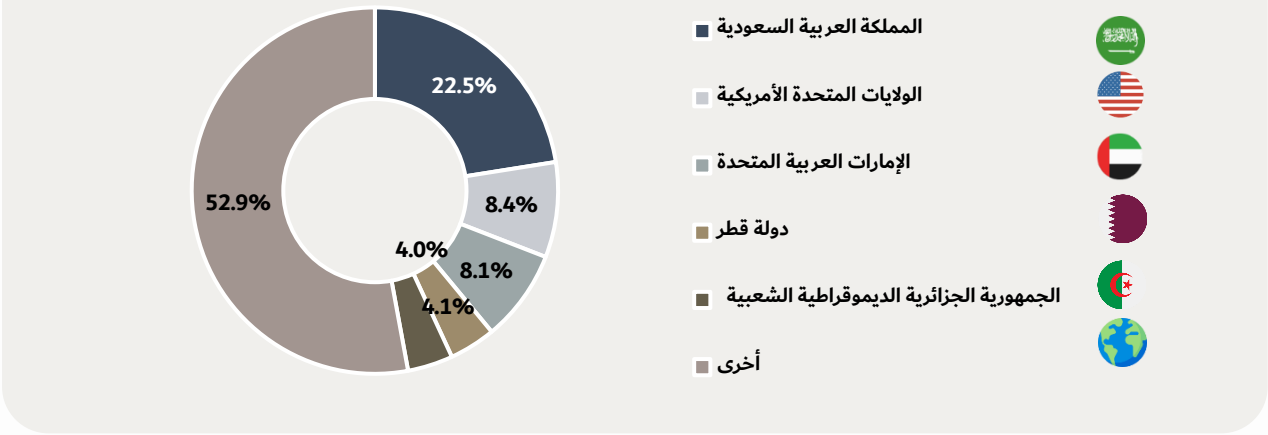

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما فيما يخص الواردات، فقد بلغت القيمة الإجمالية للواردات خلال الربع الثاني من العام 2024 قرابة 1,906.6 مليون دينار بحريني، محققةً نمواً طفيفاً بنسبة 0.1%، على أساس سنوي. إذ شهدت الواردات غير النفطية انخفاضاً بنسبة 4.0%، لتصل إلى 1,268.7 مليون دينار بحريني. وتصدرت المنتجات المعدنية كأكبر سلعة مستوردة من حيث القيمة، حيث شكلت 18% من إجمالي قيمة الواردات غير النفطية، تلتها مباشرة المعدات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 17%، ثم المواد الكيميائية بنسبة 15%.

أما بالنسبة للشركاء التجاريين، فتصدرت جمهورية الصين الشعبية من حيث قيمة الواردات غير النفطية، واستحوذت على 13.6% من القيمة الإجمالية، تلتها جمهورية البرازيل الاتحادية بنحو 11.1%. فيما احتلت أستراليا المرتبة الثالثة بنسبة 8.0%، وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة تالياً بمساهمة قدرها 7.5%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 6.3% من إجمالي قيمة الواردات غير النفطية.

مساهمة أبرز الشركاء التجاريين من حيث الواردات غير النفطية

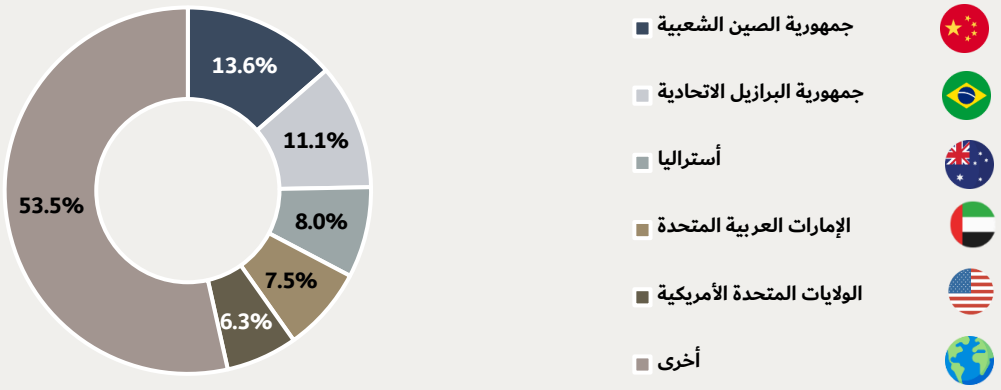

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وفيما يخص مكونات الحساب الجاري الأخرى، سجلت الصادرات الخدمية ارتفاعاً في صافي قيمتها بنسبة 35.5%، على أساس سنوي لتصل إلى إجمالي 428.3 مليون دينار بحريني خلال الربع الثاني من العام 2024. أما قيمة صافي الدخل الأولي فسجلت نمواً بنسبة 48.0%، على أساس سنوي لتصل إلى 311.5 مليون دينار بحريني. ومن جانب آخر، انخفضت تحويلات العاملين للخارج بنسبة 0.4% لتصل إلى إجمالي 250.3 مليون دينار بحريني.

الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقاً لنتائج مسح الاستثمار الأجنبي والذي تنفذه هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مملكة البحرين خلال الربع الثاني من العام 2024، حيث بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة 16.6 مليار دينار بحريني مقارنةً عما كان عليه خلال الربع الثاني من العام 2023 والبالغ 15.2 مليار دينار بحريني مرتفعاً بذلك بنسبة 9.0%.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دينار بحريني)

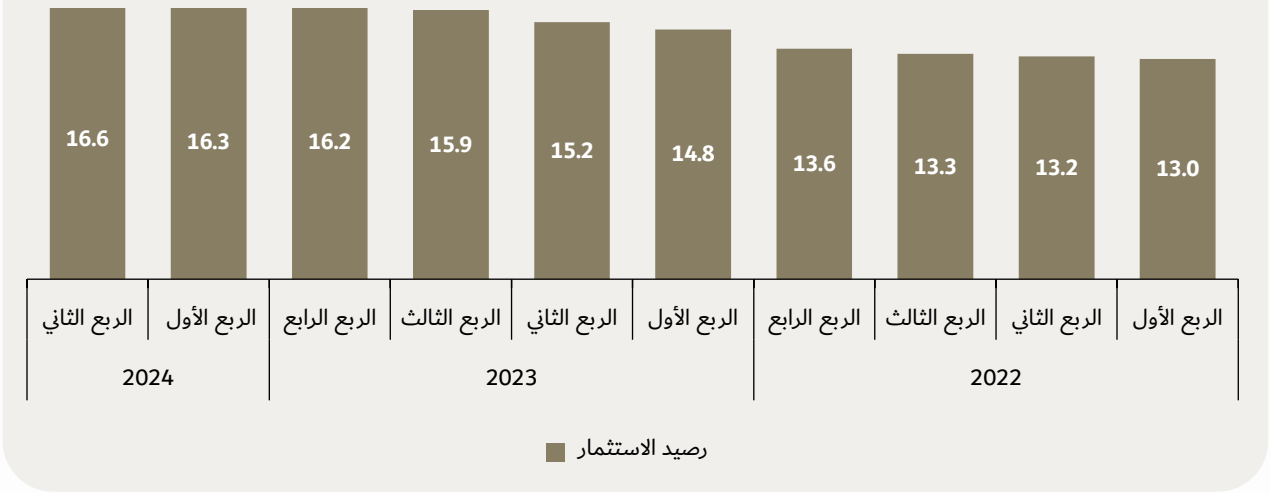

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وعلى صعيد الأنشطة الاقتصادية، جاءت استثمارات الأنشطة المالية وأنشطة التأمين في الصدارة لتصل مساهمتها إلى حوالي 64.9% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، وبلغ رصيد واردات الاستثمارات الأجنبية للقطاع حوالي 10.7 مليار دينار بحريني خلال الربع الثاني من العام 2024، مسجلاً نمواً بنسبة 11.4%، على أساس سنوي. وجاء نشاط الصناعة التحويلية بالمرتبة الثانية من حيث مساهمة الاستثمار الأجنبي بحوالي .613% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، حيث بلغ رصيد الاستثمارات للقطاع 2.3 مليار دينار بحريني مسجلاً زيادة على أساس سنوي بنسبة 4.8%. فيما ارتفع رصيد الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية بنسبة 24.0% ليبلغ حوالي 0.9 مليار دينار بحريني.

نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية من الاستثمار الأجنبي المباشر

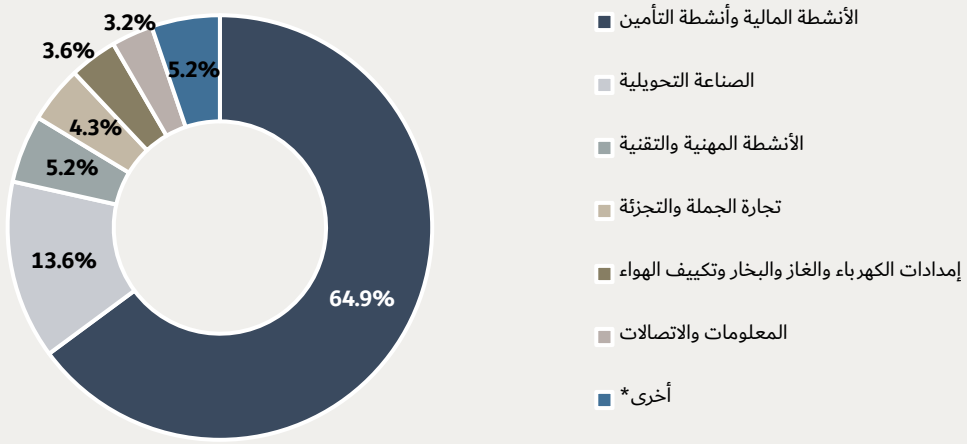

** ويشمل 12 نشاطاً آخراً كالأنشطة العقارية، والمناجم والمحاجر، والتعليم، والبناء والتشييد والثقافة والترفيه وغيرهم*

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما بالنسبة للدول المستثمرة، فجاءت دولة الكويت في المرتبة الأولى حيث بلغت قيمة رصيد الاستثمارات المباشرة 6.0 مليار دينار بحريني بنسبة مساهمة تبلغ 36.1%. ثم المملكة العربية السعودية ليبلغ رصيد الاستثمارات المباشرة ما يقارب 3.6 مليار دينار بحريني بنسبة مساهمة 21.5% من إجمالي قيمة رصيد الاستثمارات المباشرة. وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة برصيد استثمارات مباشرة يساوي 1.8 مليار دينار بحريني وبنسبة مساهمة بلغت 10.7%.

سوق العمل

حتى نهاية الربع الثاني من العام 2024، بلغت أعداد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص لدى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي 102,473 بحرينياً، مشكلةً بذلك 67% من إجمالي البحرينيين المسجلين لدى الهيئة، محققة نمواً بنسبة 2.4% على أساس سنوي. كما ارتفعت أعداد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع العام بنسبة 2.0% على أساس سنوي ليبلغ عددهم 50,410 بحرينياً. وعليه فقد ارتفع العدد الإجمالي للبحرينيين المسجلين في القطاعين العام والخاص بنسبة 2.3% ليصل إلى 152,883 بحرينياً، وشكلت المرأة حوالي 42% من إجمالي المسجلين البحرينيين ليبلغ عددهن 64,194 بحرينية، لترتفع مشاركة المرأة البحرينية في سوق العمل بنسبة 3.0% مقارنةً بالربع الثاني من العام 2023. ومن جانب آخر، بلغت أعداد العاملين غير البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص 457,738 عامل، منخفضةً بنسبة 2.1% على أساس سنوي.

أعداد العاملين البحرينيين المسجلين بحسب القطاع

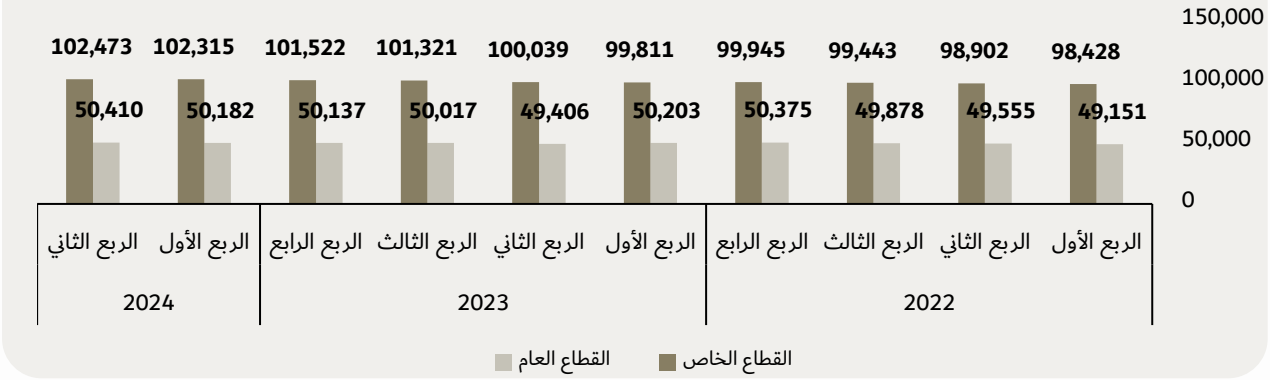

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

أما بالنسبة لمتوسط الأجور، فقد سجل ارتفاعاً للعاملين البحرينيين في القطاعين العام والخاص بنسبة 3.5% ليبلغ 896 دينار بحريني بنهاية الربع الثاني من العام 2024 مقارنة بالربع الثاني من العام 2023. وبلغ متوسط الأجر الشهري للعاملين البحرينيين في القطاع العام 979 دينار بحريني بزيادة سنوية قدرها 3.1%، في حين بلغ في القطاع الخاص 855 دينار بحريني مرتفعاً بنسبة 3.5% على أساس سنوي.

وفيما يتعلق بالنسخة الثانية من برنامج التوظيف الوطني، ووفقًا للهدف المعلن ضمن خطة التعافي الاقتصادي التي تم إطلاقها في أواخر عام 2021، والتي تهدف إلى توظيف 20 ألف بحريني وتدريب 10 آلاف بحريني سنوياً حتى العام 2024. وحتى النصف الأول 2024، فقد تم توظيف 12,555 بحرينياً ما يمثل 63% من الهدف، كما تم تدريب 8,637 مواطناً في مختلف البرامج التدريبية سواء البرامج الأساسية أو الاحترافية ما يشكل 86% من الهدف، وقد ارتفع عدد المتدربين بنسبة 19% مقارنة بمنتصف العام 2023.

مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي

عرض النقد

القاعدة النقدية (ن0)	عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1)	عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2)	عرض النقد بمفهومه الواسع + ودائع الحكومة (ن3)
+16.6% ▲	-2.8% ▼	+1.6% ▲	+1.9% ▲

وفقاً للبيانات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، نمت القاعدة النقدية (ن0) بمعدل 16.6% في الربع الثاني من العام 2024 مقارنة بنفس الفترة من العام 2023، لتصل إلى 5.7 مليار دينار بحريني مقارنة بـ 4.8 مليار دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2023. أما بالنسبة لعرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) فقد انخفض بنسبة 2.8% ليبلغ 2.8 مليار دينار بحريني. في حين شهد عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2)، والذي يشمل النقد المتداول خارج المصارف وودائع القطاع الخاص، زيادة بنسبة 1.6% على أساس سنوي بالغاً 14.7 مليار دينار بحريني. أما عرض النقد بمفهومه الأوسع (ن3)، والذي يتضمن (ن2) بالإضافة إلى ودائع الحكومة، فقد نما بنسبة 1.9% على أساس سنوي ليبلغ 16.0 مليار دينار بحريني.

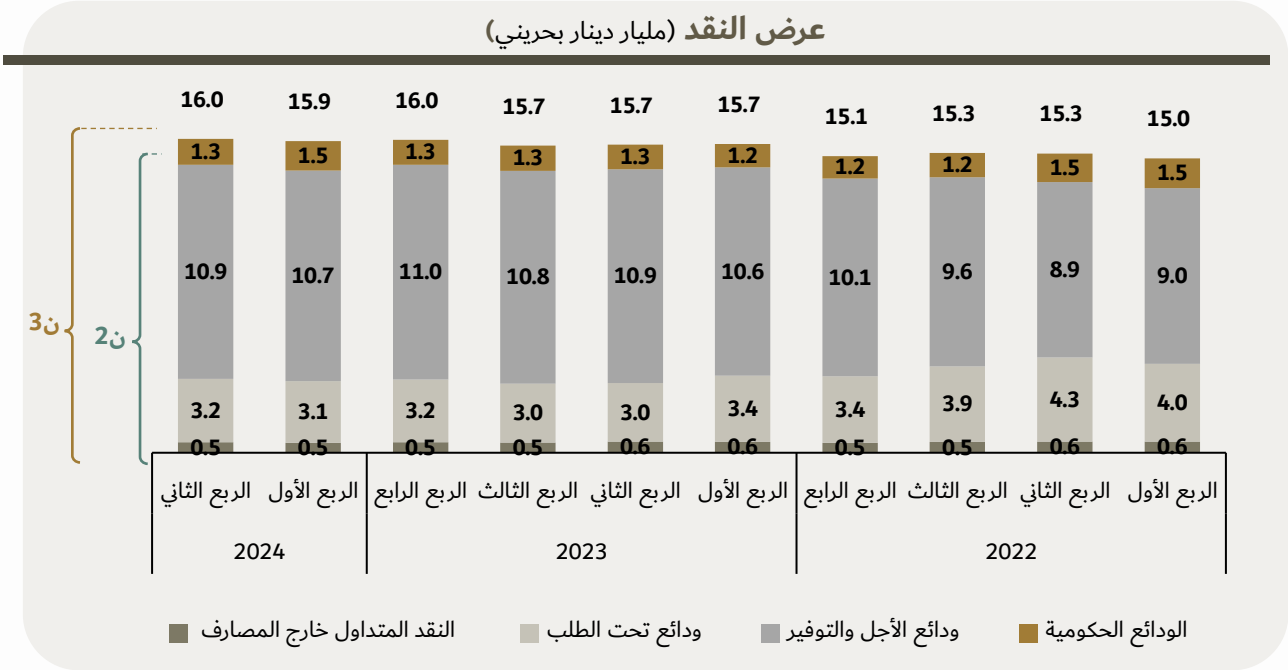

المصدر: مصرف البحرين المركزي

القروض والودائع البنكية

إجمالي قيمة القروض
(المقدمة من مصارف التجزئة)
+5.1%

قيمة قروض قطاع الأعمال
(المقدمة من مصارف التجزئة)
+5.2%

إجمالي الودائع
(بالدينار البحريني والعملات الأجنبية)
+4.3%

بنهاية الربع الثاني من العام 2024، بلغ إجمالي القروض المقدمة من قبل مصارف التجزئة حوالي 12.2 مليار دينار بحريني، لتسجل ارتفاعاً بنسبة 5.1% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي. ونالت القروض الشخصية النصيب الأكبر من القروض المقدمة من مصارف التجزئة بما يعادل 48% من إجمالي القروض، حيث بلغت القروض الشخصية حوالي 5.9 مليار دينار بحريني. أما بالنسبة للقروض المقدمة لقطاع الأعمال من قبل مصارف التجزئة، فقد نمت بنسبة 5.2% على أساس سنوي لتبلغ 5.3 مليار دينار بحريني مقارنة بـ 5.0 مليار دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2023، وقدرت نسبة مساهمتها بحوالي 43% من إجمالي القروض.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)

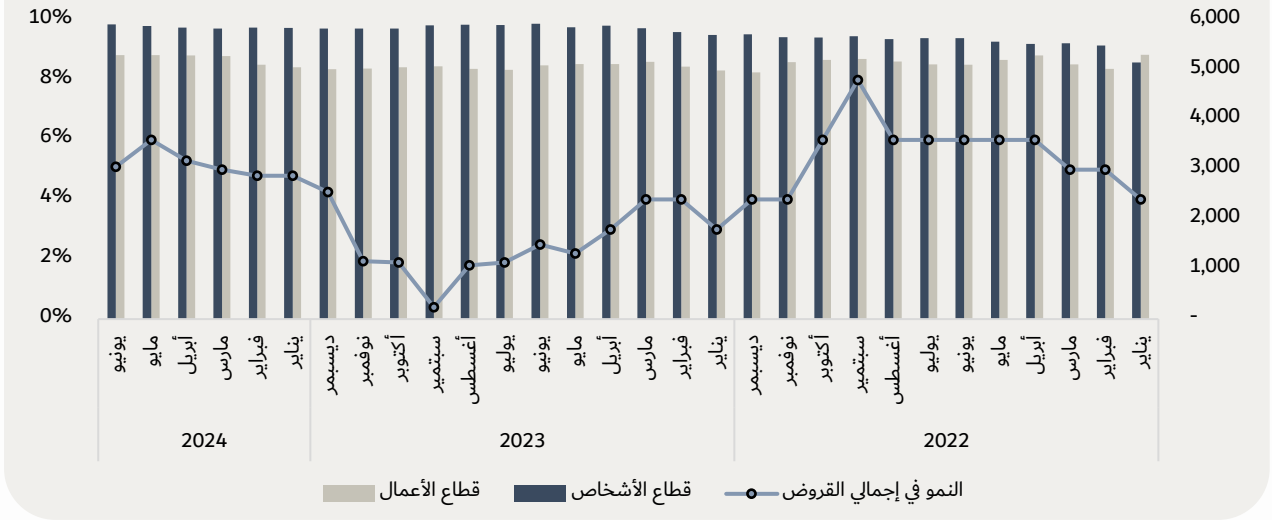

المصدر: مصرف البحرين المركزي

شهدت قيمة الودائع من غير المصارف بالدينار البحريني والعملات الأجنبية نمواً بنسبة 4.3% على أساس سنوي، لترتفع قيمتها من 19.4 مليار دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2023 إلى 20.3 مليار دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2024. كما نمت قيمة الودائع المحلية من غير المصارف بالدينار البحريني والعملات الأجنبية خلال الربع الثاني من العام لتبلغ 15.5 مليار دينار بحريني، بزيادة تقدر بـ 2.1% على أساس سنوي، مدعومة بزيادة ودائع القطاع الخاص بنسبة 1.9%

وودائع الحكومة بنسبة 4.3%. أما بالنسبة للودائع الأجنبية من غير المصارف بالدينار البحريني والعملات الأجنبية، والتي تشكل حوالي 23.7% من إجمالي الودائع، فقد بلغت قيمتها 4.8 مليار دينار بحريني مسجلة زيادة بنسبة 12.0% على أساس سنوي.

إجمالي الودائع من غير المصارف (مليون دينار بحريني)

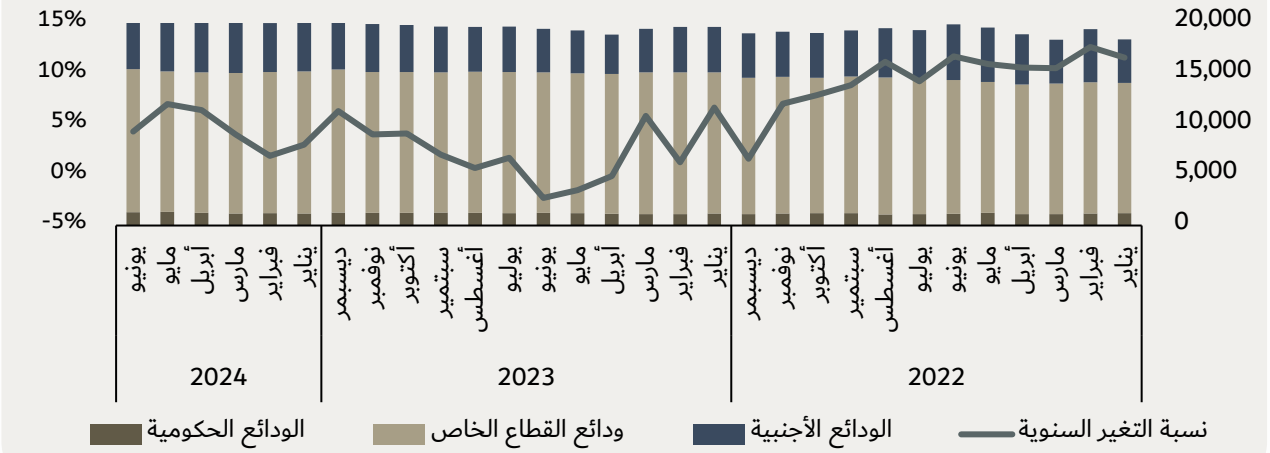

المصدر: مصرف البحرين المركزي

الأسواق المالية

وفقاً لبيانات نشرة التداول الفصلية والصادرة عن بورصة البحرين، أقفل مؤشر البحرين العام عند مستوى 2,025.49 نقطة بنهاية الربع الثاني من العام 2024، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 3.5% على أساس سنوي. أما مؤشر البحرين الإسلامي، فقد ارتفع بنسبة 10.0% على أساس سنوي عند 821.58 نقطة.

وارتفعت القيمة السوقية للبورصة بنهاية الربع الثاني من العام 2024، لتبلغ 8.0 مليار دينار بحريني، محققةً نمواً بنسبة 4.1% على أساس سنوي. وتصدرت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) من حيث القيمة السوقية للشركات المدرجة لتبلغ قيمتها 1.7 مليار دينار بحريني، ما يعادل 20.9% من إجمالي السوق. وجاء في المركز الثاني بنك البحرين الوطني بقيمة سوقية بلغت 1.2 مليار دينار بحريني، وبالمركز الثالث بنك البحرين والكويت بقيمة سوقية بلغت 0.9 مليار دينار بحريني، وبلغت نسب مساهمتهما 15.3% و11.5%، على التوالي.

أما بالنسبة للتداول، فسجل قطاع المال أعلى قيمة أسهم متداولة في الربع الثاني من العام 2024 والتي بلغت 46.9 مليون دينار بحريني، وتلاه قطاع العقارات الذي نما بنسبة 1,525% بقيمة تداولات بلغت 9.6 مليون دينار بحريني.

مؤشر بورصة البحرين (نقطة)

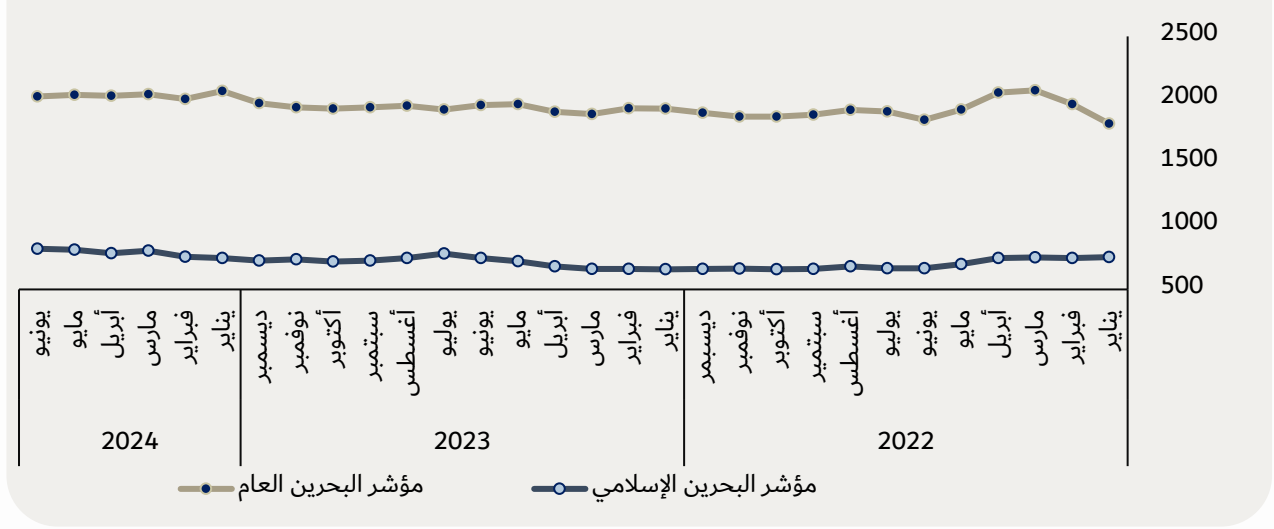

المصدر: بورصة البحرين

السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي

خلال الربع الثاني من العام 2024، أصدر مصرف البحرين المركزي 22 إصداراً من الصكوك والسندات، والتي بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 1.1 مليار دينار بحريني. حققت أذونات الخزانة رقم 117 أعلى نسبة فائدة بلغت 6.09%، والتي تم إصدارها بقيمة كلية بلغت 100 مليون دينار بحريني. تلتها أذونات الخزانة رقم 2022 بنسبة فائدة بلغت 6.04%، والتي تم إصدارها بقيمة إجمالية بلغت 35 مليون دينار بحريني. أما من حيث أعلى نسبة اكتتاب خلال الربع الثاني من العام 2024، حققت صكوك الإجارة رقم 226 نسبة اكتتاب عالية بلغت 323%، تلتها صكوك الإجارة رقم 225 كثاني أعلى نسبة اكتتاب بلغت 258%.

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار بحريني)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة / معدل الربح (%)	متوسط السعر (%)	زيادة الاكتتاب (%)
3ابريل 2024	أذونات الخزانة رقم 2011	70	91	5.94	98.520	111
4 ابريل 2024	صكوك الإجارة رقم 224	26	182	5.90	-	186
10 ابريل 2024	صكوك السلم رقم 276	43	91	5.90	-	100
17 ابريل 2024	أذونات الخزانة رقم 2012	70	91	5.95	98.517	111
18 ابريل 2024	أذونات الخزانة رقم 115	100	365	6.02	94.101	135
24 ابريل 2024	أذونات الخزانة رقم 2013	70	91	5.95	98.518	221
1 مايو 2024	أذونات الخزانة رقم 2014	70	91	5.93	98.524	181
2 مايو 2024	صكوك الإجارة رقم 225	26	182	5.90	-	258
5 مايو 2024	أذونات الخزانة رقم 2015	35	182	5.99	97.059	139
8 مايو 2024	أذونات الخزانة رقم 2016	70	91	5.92	98.527	129
15 مايو 2024	صكوك السلم رقم 277	43	91	5.92	-	194
22 مايو 2024	أذونات الخزانة رقم 2017	70	91	5.92	98.527	181
23 مايو 2024	أذونات الخزانة رقم 116	100	365	6.08	94.211	142
26 مايو 2024	أذونات الخزانة رقم 2018	35	182	6.01	97.053	198
29 مايو 2024	أذونات الخزانة رقم 2019	70	91	5.90	98.530	143
5 يونيو 2024	أذونات الخزانة رقم 2020	70	91	5.89	98.532	112
6 يونيو 2024	صكوك الإجارة رقم 226	26	182	6.05	-	323
12 يونيو 2024	صكوك السلم رقم 278	43	91	5.92	-	119
19 يونيو 2024	أذونات الخزانة رقم 2021	70	91	5.94	98.520	100
20 يونيو 2024	أذونات الخزانة رقم 117	100	365	6.09	94.201	100
23 يونيو 2024	أذونات الخزانة رقم 2022	35	182	6.04	97.037	152
26 يونيو 2024	أذونات الخزانة رقم 2023	70	91	6.03	98.498	100

المصدر: مصرف البحرين المركزي

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

تقنية المعلومات والاتصالات

- **تحسن بواقع 36 مرتبة في التصنيف العام**
- **التصنيف ضمن أعلى فئة بجانب الدول ذات الأداء المتقدم**

تقدمت مملكة البحرين بواقع 36 مرتبة لتصبح في المركز 18 عالمياً من أصل 193 دولة ضمن مسح الحكومة الإلكترونية 2024 الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (UN DESA). كما جاءت المملكة بحسب تصنيف المسح العام ضمن أعلى فئة (VH) بجانب الدول ذات الأداء المتقدم. وحققت المملكة أكبر تقدم في التصنيف من بين جميع دول العالم في مؤشر المشاركة الإلكترونية، متقدمة بواقع 71 مرتبة لتحتل المركز 18 عالمياً.

- **التصنيف ضمن الفئة الأولى كنموذج رائد**

جاءت مملكة البحرين ضمن "الفئة الأولى -نموذج رائد" في مؤشر الأمن السيبراني العالمي 2024 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات. ويقيس مؤشر الأمن السيبراني قدرات وإمكانيات 194 دولة في الامتثال لمتطلبات وتدابير الأمن السيبراني ضمن خمسة محاور رئيسية وهي التدابير القانونية والتشريعية، والتدابير الفنية، والتدابير التنظيمية، وتطوير القدرات، والتعاون. وقد حققت المملكة العلامة الكاملة في 4 من هذه المحاور.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
مفاهيم اقتصادية	
الحسابات القومية	مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصانيف وقواعد المحاسبة المتفق عليها دولياً.
الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بحيث يتم إلغاء أثر التضخم بين السنة الجارية وسنة الأساس (2010).
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بحيث يؤثر التضخم على قيمتها.
التضخم	الارتفاع في المستوى العام لمؤشر أسعار المستهلك خلال فترة زمنية محددة.
مؤشر أسعار المستهلك	مؤشر اقتصادي واجتماعي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها.
مؤشر أسعار المنتج	مؤشر اقتصادي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار البيع التي يتلقاها المنتجون المحليون مقابل إنتاجهم.
القطاعات الاقتصادية	
القطاع النفطي	يشمل نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
القطاع غير النفطي	يشمل كل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ما عدا أنشطة القطاع النفطي.
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	يشمل أنشطة الخدمات المالية بما فيها التأمين وإعادة التأمين وأنشطة تمويل المعاشات التقاعدية. ويشمل أيضاً أنشطة إمساك الأصول على غرار أنشطة الشركات القابضة وأنشطة الائتمانيات والصناديق والكيانات المالية المتشابه.
تجارة الجملة والتجزئة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع. ويسمل أيضاً إصلاح المركبات والدراجات النارية.
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	يشمل تقدم خدمات الإقامة القصيرة للزوار وغيرهم من مسافرين، وتقديم وجبات كاملة ومشروبات للاستهلاك السريع
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي، أو الكيميائي للمواد، أو الجواهر، أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية، والمعادن اللافلزية، وصنع الأثاث، وغيرها.
الإدارة العامة	يشمل الأنشطة ذات الطبيعة الحكومية التي تقوم بها الإدارة العامة مثل تنفيذ القوانين وإصدار اللوائح الخاصة بها، وإدارة البرامج القائمة على أساسها, كما يشمل الأنشطة التشريعية والضرائب والدفاع الوطني ولنظام العام والسلامة وخدمات الهجرة والشؤون الخارجية.
النقل والتخزين	يشمل تقدم خدمات نقل الركاب و البضائع عن طريق خطوط الأنابيب، وكذلك النقل البري والبحري والجوي بالإضافة إلى الأنشطة المرتبطة مثل مرافق الموانئ والمرائب ومناولة البضائع وتخزينها وما إلى ذلك. ويدخل أيضاً أنشطة البريد وتوصيل البريد بواسطة مندوبين.

المصطلح	التوضيح
التشييد	يشمل الإنشاءات العامة المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
أنشطة الأعمال	يشمل قطاعي الأنشطة المهنية والعملية والتقنية (مثل الأنشطة المتعلقة بالقانون أو البحث والتطوير) بالإضافة إلى أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم (مثل الأنشطة التي تدعم عمليات الأعمال العامة)
الأنشطة العقارية	يشمل نشاط مؤجري العقارات ووكلاء العقارات في أي من الأنشطة التالية: بيع وشراء العقارات، تأجير العقارات أو تقديم خدمات أخرى مثل تقييم قيمة العقار أو القيام بدور وكلاء عقد التنفيذ في شراء العقارات
المعلومات والاتصالات	يشمل إنتاج وتوزيع المعلومات والمنتجات الثقافية وإتاحة وسائل نقل تلك المنتجات وتوزيعها وكذلك نقل وتوزيع البيانات وأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجهيز البيانات وغيرها من أنشطة خدمات الاتصالات
التعليم	يشمل أنشطة التعليم في جميع المستويات، لجميع المهن، الشفهية والمكتوبة، وكذلك عن طريق الإذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل الاتصالات. كما يشمل كل من التعليم العام والخاص، والمدارس والأكاديميات العسكرية.
صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	يشمل الرعاية الصحية التي يقدمها أطباء مدربون بالمستشفيات وغيرها من المرافق، والرعاية المنزلية مثل أنشطة الرعاية الصحية وأنشطة العمل الاجتماعي دون تدخل من المهنيين في مجال الرعاية الصحية.
معاملات اقتصادية	
ميزان المدفوعات	سجل لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم مع بقية العالم لفترة زمنية محددة ويتضمن الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والحساب المالي.
الحساب الجاري	يشمل جميع السلع والخدمات المستوردة والمصدرة، وحساب الدخل الأولي (يتضمن جميع دخل الاستثمار، والاستثمار المباشر، واستثمار المحفظة، وغيرها) وحساب الدخل الثانوي (يتضمن تحويلات العاملين) في ميزان المدفوعات.
الميزان التجاري	الفارق بين قيمة الواردات والصادرات خلال فترة معينة، ويكون فائضًا إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات، أو عجزًا في الحالة المعاكسة.
إجمالي الصادرات	تشمل الصادرات وطنية المنشأ وصادرات السلع الأجنبية (إعادة التصدير) من أي جزء من الإقليم الإحصائي.
الصادرات وطنية المنشأ	تشمل صادرات جميع السلع التي تم إنتاجها أو تصنيعها محليًا بالكامل، أو التي أجرى عليها عمليات صناعية غيرت من شكل وقيمة السلعة.
إعادة التصدير	تشمل الصادرات من السلع الأجنبية التي سبق تسجيلها كواردات.
إجمالي الواردات	الواردات من السلع الأجنبية والسلع المحلية التي يعاد استيرادها.
التجارة الخدمية	الخدمات المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد، بما في ذلك الخدمات المقدمة من خلال الفروع الأجنبية المنشأة في الخارج.
التجارة السلعية	عملية الحصول على السلع المادية وشرائها ونقلها وتخزينها وتحويلها وبيعها، بما في ذلك إدارة المخاطر المرتبطة بها، فضلاً عن تشغيل الأصول المادية في هذا السياق.
مسح الاستثمار الأجنبي	أحد أهم المسوح الاقتصادية التي تنفذها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بهدف التعرف على أرصدة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية.
عملية نقاط البيع والتجارة الإلكترونية	عمليات الدفع التي تتم عن طريق بطاقات الخصم والائتمان (الصادرة داخل البحرين أو خارجها)

المصطلح	التوضيح
مفاهيم نقدية	
نقطة أساس	وحدة قياس تستخدم لقياس أسعار الفائدة والنسب المئوية وتساوي 0.01%. مثال، 50 نقطة أساس تساوي 0.5%.
التسهيلات المصرفية	مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي تستطيع مصارف التجزئة الحصول عليها من مصرف البحرين المركزي لتلبية احتياجاتها من السيولة بالدينار بحريني البحريني.
الودائع من غير المصارف	تشمل الودائع بالدينار بحريني البحريني أو العملات الأجنبية في مصارف قطاع التجزئة، وتتضمن الودائع المحلية من القطاع الحكومي والخاص (ما عدا البنوك) والودائع الأجنبية.
الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي	ميزانية شاملة للنظام المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة والمصارف الإسلامية)، وذلك باستثناء ميزانية مصرف البحرين المركزي.
أدوات الدين العام	أذونات خزانة وأوراق مالية حكومية يتم إصدارها من قبل مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين.
أذونات الخزانة	أدوات دين قصيرة الأجل تحدد قيمتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني لفترات استحقاق لا تتجاوز سنة واحدة.
سندات التنمية الحكومية	سندات طويلة الأجل تصدر بالدينار بحريني البحريني أو بالدولار الأميركي، لفترات استحقاق من 2 إلى 30 سنة. ويتم تحديد سعر الفائدة الثابت من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك السلم	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ثلاثة أشهر. ويتم إصدار صكوك السلم بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة القصيرة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ستة أشهر. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة طويلة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية. ويتم إصدارها بالدينار بحريني البحريني أو بالدولار الأمريكي ولفترات استحقاق من 2 إلى 10 سنوات. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
عرض النقد	القيمة الإجمالية للنقد في اقتصاد البلد.
ن0	يصف القاعدة النقدية للاقتصاد (العملات المتداولة + ودائع المصارف في مصرف البحرين المركزي).
ن1	يصف عرض النقد بمفهومه الضيق ويتكون من الأجزاء الأكثر سيولة من المال (العملة المتداولة + الودائع تحت الطلب).
ن2	يصف عرض النقد بمفهومه الواسع (ن1 + ودائع الأجل والتوفير).
ن3	يصف عرض النقد بمفهومه الأوسع ويتضمن أقل الأجزاء سيولة من المال (ن2 + ودائع الحكومة).
المسح النقدي	يعرض مكونات ن3 من حيث صافي الأصول الأجنبية والأصول المحلية.

| حقوق النشر وإخلاء المسئولية

حقوق النشر محفوظة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2024

يمكن استخدام المواد المذكورة في التقرير بعد طلب الإذن من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين، ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار وينبغي أخذ المشورة من المختصين والخبراء في هذا الشأن، حيث إن الوزارة غير مسئولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير.

| للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني
EconomicQuarterly@mofne.gov.bh